

ولقد رفض شعبنا الفلسطيني هذا القرار وعدّ قبوله خيانةً وطنيةً عظيمةً، ليغدو ذلك التاريخ من كل عام يوماً تضامنياً يقف فيه أحرار العالم وثوراه مع حق شعبنا التاريخي في تحرير أرضه المحتلة. وتأتي ذكرى التقسيم هذا العام في ظل تصاعد الهجمة الصهيونية في محاولة لتكريس واقع الاحتلال وطمس الوجود الفلسطيني والعربي والإسلامي في القدس وسائر الأرض المحتلة، فيما لم يعد لقيادة السلطة وم.ت.ف ومعها بعض الأطراف العربية، لم يعد لهم من هم سوى المضي في خيار التسوية العقيم الأمر الذي خلق مناخاً سياسياً استغله الاحتلال في تنفيذ العديد من المخططات والمشاريع التوسعية لتهويد المقدسات ونهب الأرض.

إننا بحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين وفي ذكرى قرار التقسيم الباطل، فإننا نؤكد على ما يلي:  
أولاً: إن فلسطين من بحرهما إلى نهرها وحدة واحدة لا تقبل التجزئة ولا التقسيم ولا تتسع إلا لشعبها وأهلها ولا وجود لليهود الصهاينة فوق أي شبر من ترابها.  
ثانياً: نشدد على حق شعبنا في المقاومة، حتى تحقيق كامل مطالبه المشروعة والتي تتمثل بالأساس في إنهاء احتلال عن كامل أرضه.

ثالثاً: إن الرفض الفلسطيني لقرار التقسيم حمل في طياته ولا يزال رفضاً لمنطق الاستسلام والتفريط في الحقوق، وعليه فإننا نؤكد رفضنا لأية حلول مجترأة تنتقص من حقنا وتحرف مشروعنا الجهادي والنضالي عن وجهته الحقيقية، ونطالب العرب والمسلمين وكل أحرار العالم لتحمل مسؤولياتهم ودعم حق شعبنا في الدفاع عن أرضه ومقدساته واستعادة حقوقه وفي مقدمته حق العودة وتقرير المصير.

رابعاً: نجدد تأكيدنا على ضرورة استعادة الوحدة وإنهاء حالة الانقسام بما يضمن وقوف شعبنا وقوانا صفاً واحداً في مواجهة الاحتلال والعدوان والتصدي لمحاولات تصفية القضية والحقوق الوطنية، واستمرار المقاومة.

حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين

## وثيقة رقم 272:

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة حول اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف<sup>272</sup> [مقتطفات]

30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2010

إن الجمعية العامة،

(....)

1- تعرب عن تقديرها للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف لما تبذله من جهود في أداء المهام التي أسندتها إليها الجمعية العامة، وتحيط علماً بتقريرها السنوي، بما في ذلك الاستنتاجات والتوصيات القيمة الواردة في الفصل السابع منه؛



- 2- تطلب إلى اللجنة أن تواصل بذل كل الجهود لتعزيز أعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في تقرير المصير، ودعم عملية السلام في الشرق الأوسط وتعبئة الدعم والمساعدة الدوليين للشعب الفلسطيني، وتأذن للجنة بإدخال تعديلات على برنامج عملها المعتمد حسبما قد تراه مناسباً وضرورياً، في ضوء التطورات الحاصلة، وتقديم تقرير عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين وما بعد ذلك؛
- 3- تطلب أيضاً إلى اللجنة أن تواصل إبقاء الحالة المتعلقة بقضية فلسطين قيد الاستعراض وأن تقدم إلى الجمعية العامة أو مجلس الأمن أو الأمين العام تقارير ومقترحات، حسب الاقتضاء؛
- 4- تطلب كذلك إلى اللجنة الاستمرار في تعاونها مع منظمات المجتمع المدني الفلسطينية وغيرها من منظمات المجتمع المدني وفي دعمها لها والاستمرار في إشراك مزيد من منظمات المجتمع المدني والبرلمانيين في أعمالها، بغية حشد التضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني والدعم الدولي له، وبخاصة أثناء هذه الفترة العصيبة من انعدام الاستقرار السياسي والمعاناة الإنسانية والأزمة المالية، سعياً إلى تحقيق الهدف الشامل المتمثل في تعزيز نيل الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف والتوصل إلى تسوية عادلة ودائمة وسلمية لقضية فلسطين، جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، على أساس قرارات الأمم المتحدة المتخذة في هذا الصدد، ومرجعية مؤتمر مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية؛
- 5- تطلب إلى لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة والخاصة بفلسطين، المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة 194 (د-3)، وإلى هيئات الأمم المتحدة الأخرى المعنية بقضية فلسطين أن تواصل التعاون بصورة تامة مع اللجنة وأن تتيح لها، بناء على طلبها، ما يتوفر لديها من معلومات ووثائق ذات صلة بالموضوع؛
- 6- تدعو جميع الحكومات والمنظمات إلى التعاون مع اللجنة في أدائها لمهامها؛
- 7- تطلب إلى الأمين العام أن يعمم تقرير اللجنة على جميع هيئات الأمم المتحدة المختصة، وتحت تلك الهيئات على اتخاذ الإجراءات اللازمة، حسب الاقتضاء؛
- 8- تطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يواصل منح اللجنة جميع التسهيلات اللازمة لأداء مهامها.

## ونيقم رقم 273:

كلمة بنيامين نتنياهو أمام الكنيست في جلسة نقاش حول القرارات وسياسات الحكومة الإسرائيلية<sup>273</sup>

(الأقواس المسننة في هذه الوثيقة، وما بداخلها من إيضاحات، هي من إعداد المصدر الأصلي، أي مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي)

1 كانون الأول/ ديسمبر 2010

يؤسفني (كما لاحظ عدد من الزملاء هذا الأمر) غياب الغالبية العظمى من أعضاء الكنيست الـ 40 الذين طلبوا إجراء هذا النقاش، وذلك لأنهم لا يهتمون في حقيقة الأمر بالاستماع إلى النقاش والتداول.